الذاتية، لم تكن مهيَّأة لإنجاز تسوية شاملة ونهائية، هكذا لم تكن اسرائيل مستعدة للقبول بموقع في الاستراتيجية الأميركية ازاء المنطقة، يتسق مع نتائج حرب تشرين الأول (أكتوبر)، ويتناسب مع أداء جيشها في تلك الحرب. فاسرائيل، كمشروع استيطاني لا يزال قيد الانشاء، مع الخلل القائم فيها، على صعيد البنية التحتية، المتمثل في عدم التوازن بين الجغرافيا والديموغرافيا من مقومات بنائها ككيان سياسي، وكذلك الكوابح الأيديولوجية لدى القيادة الاسرائيلية، كونها لم تجسد منطلقاتها الصهيونية على ارض الواقع، كانت ترى في مشاريع التسوية المطروحة عليها خطراً يهدد أمنها الاستراتيجي، على صعيد الشق اليهودي من المشروع الصهيوني. بالمقابل، فإن تلك المشاريع، مع ما تضمنته من شروط سياسية، تعتبرها اسرائيل لصالح أطراف منافسة، فعلاً أو قوةً، شكلت كابحاً لدى قيادتها، ناجماً عن القلق على دورها الامبريالي، وبالتالي، على خصوصية علاقتها مع أميركا، التي تشكل حجر الزاوية في مفهوم تلك القيادة لأمن اسرائيل «القومي». من هنا كان التردد الاسرائيلي، ومحاولات المماطلة والمناورة، بل والعجز الواضح لدى القيادة التي أدارت المفاوضات، عن اتخاذ قرارات حاسمة بشأن «التسوية»، إلى أن جاءت مبادرة السادات وأخرجت تلك القيادة من ارتباكها.

لكن هذا الرفض الاسرائيلي للتسوية، بل العجز عن انجازها، كان يصطدم باستراتيجية تنفيذ المشروع الأميركي العام، أي بناء التشكيل السياسي ــ العسكري في المنطقة، والذي أصبح أكثر الحاحاً، بعد سقوط نظام الشاه في ايران والتدخل السوفياتي في أفغانستان. وتشكل وضع حرج بين واشنطن واسرائيل، حيث كانت الأخيرة غير قادرة على التكيف مع متطلبات تجسيد مشروع الأولى، والأولى غير قادرة على تلبية رغبات الثانية في اطار استراتيجية مشروعها. فلكي يقوم التشكيل الأميركي، كان لابد من تسوية «النزاع العربي ــ الاسرائيلي»، على الأقل كما هو مطروح. ولكي تتم التسوية، كان لا بد لاسرائيل من اتخاذ قرارات حاسمة لتحديد حدودها الجغرافية والبشرية والسياسية، في حين أنها غير مهيَّأة لمثل هذه القرارات، وأن قيادتها أعجز من ذلك. ومع ذلك، فإن طبيعة الشراكة غير المتكافئة بين الجانبين تملي على اسرائيل الرضوخ لإملاءات مصالح البلد الأم، وبالتالي، تمهيد الطريق أمام المشروع الأميركي، كما تمَّ التعبير عنه في «مبدأ كارتر»، الذي أعلنه في بداية العام ١٩٨٠. ولكن القيادة الاسرائيلية كانت تعي الأخطار المحدقة بـ«أمنها القومي»، كما تفهمه هي، وترى في قبولها لمشاريع التسوية المطروحة قطعاً للطريق على امكانية استكمال مشروعها، وفقاً للمبادىء الصهيونية التي لا يمكن لتلك القيادة تجاوزها في هذه المرحلة. وهكذا، ولأن الكيان الصهيوني، غير المستكمل إلى الآن، لا تزال تنقضه المرونة اللازمة للتعامل مع «قضايا مصيرية»، كان لا بد له من اللجوء إلى «التسويات المرحلية»؛ أي جعل ما يتم الاتفاق عليه «محطة» أخرى على طريق استكمال المشروع الصهيوني، مما يبدو واضحاً أنه لن يتم في المستقبل المنظور. وعلى توضيب هذه «المحطة» يدور الخلاف داخل الكيان الصهيوني، وبينه وبين أطراف «التسوية» الأخرى.

أما داخلياً، فهناك انقسام بين جمهور المستوطنين إلى فريقين شبه متكافئين، حول مسألة الأولوية بين مبدأين صهيونيين أساسيين هما: تكامل الأرض ووحدانية الشعب.